

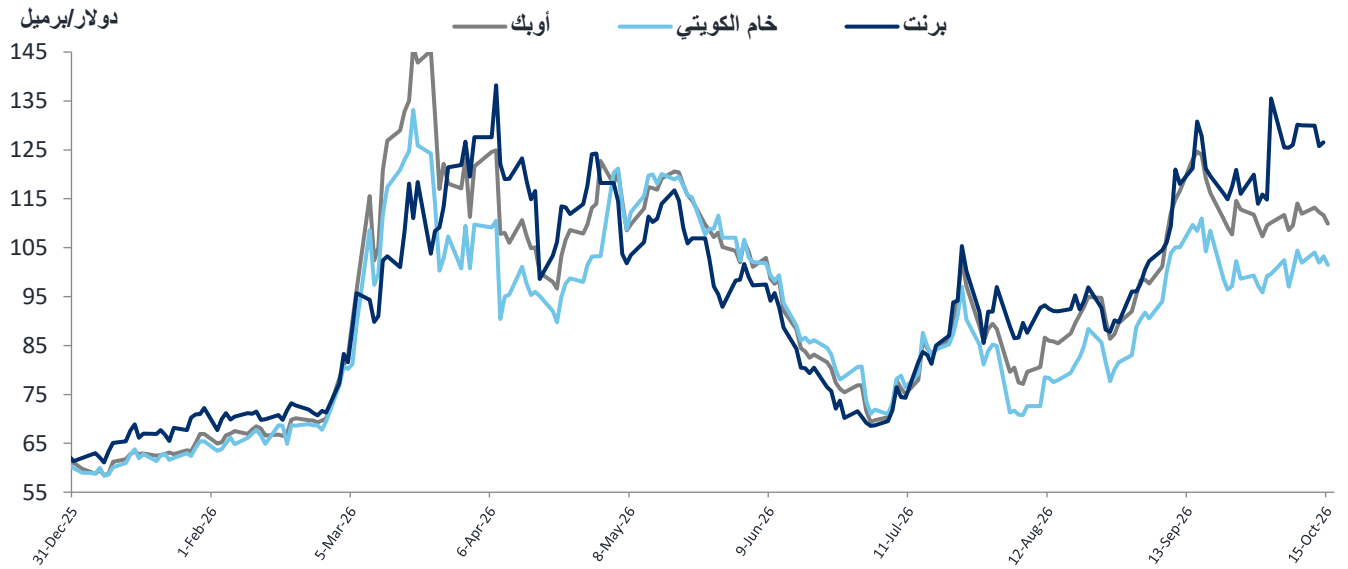
أكتوبر 2026

تقرير كامكو إنفست حول أداء أسواق النفط العالمية

خام برنت يلامس 110 دولاراً للبرميل مع تجدد الهجمات التي تهدد الإمدادات من منطقة الخليج...

لامست عقود خام برنت حاجز 110 دولاراً للبرميل للمرة الأولى منذ مايو 2026، مدعومةً بتجدد الهجمات على ناقلات النفط في مضيق هرمز، وضربات استهدفت البنية التحتية للطاقة في المملكة العربية السعودية، واستمرار الاضطرابات التي تؤثر على الصادرات الروسية. كما تلقت الأسعار دفعةً إضافيةً بعد أن عرقل مشرعون أمريكيون اتفاقاً كان يهدف إلى حظر واردات الولايات المتحدة من الديزل الروسي، وهو إجراء كان الغرض منه تخفيف حدة الأسعار محلياً. وجاءت هذه المكاسب على الرغم من تقارير تفيد بأن الولايات المتحدة ساعدت في شحن أكثر من 100 مليون برميل من النفط الخام عبر المضيق خلال الأسبوع الماضي.

اتجاه أسعار النفط منذ بداية العام



المصدر: بلومبرج، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

وفي سوق المنتجات النفطية المكررة، استمرت الضغوط التي تتعرض لها إمدادات قطاع التكرير. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية استمرار شح إمدادات الديزل والمقطرات المتوسطة الأخرى حتى وقت متأخر من العام 2027، في ظل اعتماد السوق على تعافي صادرات المنتجات النفطية من الشرق الأوسط. كما تواصل تكاليف الشحن المرتفعة، وتراجع مستويات المخزونات، وطول مسارات النقل البحري، فرض ضغوط إضافية على أسواق التكرير. وفي سياق متصل، أفادت تقارير بأن الصين تستعد لإعادة بناء مخزوناتاها من النفط الخام، إذ من المتوقع أن تضيف شركات التكرير الحكومية نحو 0.4 مليون برميل يومياً إلى المخزونات خلال الفترة الممتدة من نوفمبر 2026 إلى أبريل 2027، مع إعطاء الأولوية لتلبية الطلب المحلي على الوقود على حساب الصادرات. ومن جهة أخرى، توصلت دول مجموعة السبع في وقت سابق من الشهر الجاري إلى اتفاق بشأن السحب الطارئ من مخزونات الديزل والنفط الخام بما يصل إلى 100 مليون برميل على مدى الأربعة أشهر المقبلة، على أن تبدأ العملية بمخزونات الديزل. وجاءت هذه الخطوة عقب تهديد الولايات المتحدة بحظر صادرات الديزل ما لم تبذل الدول الأعضاء جهوداً لخفض الأسعار.

وعلى صعيد التطورات الجيوسياسية، تصاعدت المخاطر مؤخراً في أعقاب تقارير عن تعرض أربع ناقلات نفط لهجمات بالقرب من مضيق هرمز في مطلع الأسبوع الجاري، ما دفع بعض السفن إلى عكس مسارها بالقرب من الفجيرة، وأدى إلى إطالة المدة اللازمة لعمليات نقل الشحنات من سفينة إلى أخرى. كما تلقت أسعار النفط الخام دعماً إضافياً عقب تعرض المقر الرئيسي لشركة

أرامكو السعودية لهجمات بالصواريخ والطائرات المسييرة. وتأتي هذه الهجمات في أعقاب اعتداءات سابقة استهدفت مصفاة جازان، وأحد موانئ تصدير النفط على البحر الأحمر، وخط أنابيب النفط شرق-غرب.

وعلى صعيد الطلب، شهدت أوضاع السوق تراجعاً في ظل ارتفاع الأسعار والقيود المفروضة على الإمدادات، ما يشير إلى اتساع نطاق تراجع الطلب بفعل هذه الضغوط. وخفضت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها للطلب على النفط في العام 2026 بمقدار 2.6 مليون برميل يومياً، مقارنة بتقديراتها السابقة التي أشارت إلى تراجع قدره 2.5 مليون برميل يومياً، ليصل إلى 102.4 مليون برميل يومياً. كما خفضت توقعاتها للعام 2027 إلى 104.4 مليون برميل يومياً، مقابل 105.0 مليون برميل يومياً في تقديراتها السابقة. وتتوقع الوكالة تراجع الطلب بمقدار 2.5 مليون برميل يومياً خلال الربع الرابع من العام 2026، على أن يمثل الديزل نحو 25 في المائة من إجمالي هذا الانخفاض. كما أجرت منظمة "أوبك" تعديلات بالخفض على توقعاتها للطلب لعام 2026.

أما على صعيد الإمدادات، فقد ارتفع إنتاج الأوبك من النفط الخام بمقدار 0.8 مليون برميل يومياً على أساس شهري في سبتمبر 2026، ليصل إلى 21.2 مليون برميل يومياً (باستثناء الإمارات)، وفقاً لبيانات مصادر الأوبك الثانوية. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بصورة رئيسية بزيادة إنتاج كل من السعودية والعراق. إلا أن الإنتاج ظل دون مستوياته المسجلة قبل الحرب، فيما استمرت المخاطر المرتبطة باضطراب مسارات التصدير. ومن جهة أخرى، سجل إنتاج النفط في الولايات المتحدة مستوى قياسياً جديداً في بداية الشهر، ليصل إلى 14.0 مليون برميل يومياً، بعد ارتفاعه على مدار أسبوعين متتاليين.

الاتجاهات الشهرية لأسعار النفط

واصلت أسعار النفط تداولها عند مستويات مرتفعة في أكتوبر 2026، في ظل تجدد الهجمات على ناقلات النفط في مضيق هرمز واستهداف منشآت الطاقة السعودية، ما زاد من حالة عدم اليقين بشأن تعافي صادرات النفط من المنطقة. إلا أن صدور بيانات التضخم في الولايات المتحدة، والتي جاءت أعلى من التوقعات، أدى إلى تراجع الأسعار، وسط مخاوف بشأن تداعيات ارتفاع أسعار الفائدة على النمو الاقتصادي. كما ساهم إعلان أوكرانيا عن شن هجمات جديدة على مصافي التكرير في دفع الأسعار نحو الارتفاع. واستقرت أسعار العقود الآجلة لمزيج خام برنت فوق مستوى 100 دولار أمريكي للبرميل على مدار ستة أسابيع متتالية، لتصل إلى 106 دولار أمريكي للبرميل في 14 أكتوبر 2026، فيما اقتربت أسعار خام غرب تكساس الوسيط من مستوى 95 دولار أمريكي للبرميل. وجاءت هذه المكاسب على الرغم من التقارير التي أشارت إلى زيادة الشحنات التي تمررها الولايات المتحدة عبر مضيق هرمز، ما يعكس تصاعد التهديدات المستمرة التي تواجه إمدادات النفط الخام من المنطقة. كما ساهم تراجع الشحنات الروسية في زيادة شح المعروض في سوق النفط الخام، في ظل استمرار الحرب بين روسيا وأوكرانيا وتصاعد الهجمات على منشآت الطاقة. وأدت المخاوف من تعرض السفن لهجمات إلى ارتفاع أسعار شحن ناقلات النفط إلى مستويات تعد من بين الأعلى على الإطلاق، ما ساهم في زيادة علاوة المخاطر على أسعار النفط الخام. وانعكس ذلك في ارتفاع علاوة المخاطر على امتداد منحنى العقود الآجلة، إذ صعدت أسعار عقود خام غرب تكساس الوسيط تسليم العام 2027 بنحو 10 في المائة مقارنة بالشهر السابق، لتقترب من مستوى 84.5 دولار أمريكي للبرميل، ما يعكس توقعات باستمرار الأسعار عند مستويات مرتفعة نتيجة ارتفاع تكاليف الشحن، وتراجع المخزونات، وتأخر عودة تدفقات النفط من الشرق الأوسط إلى مستوياتها الطبيعية.

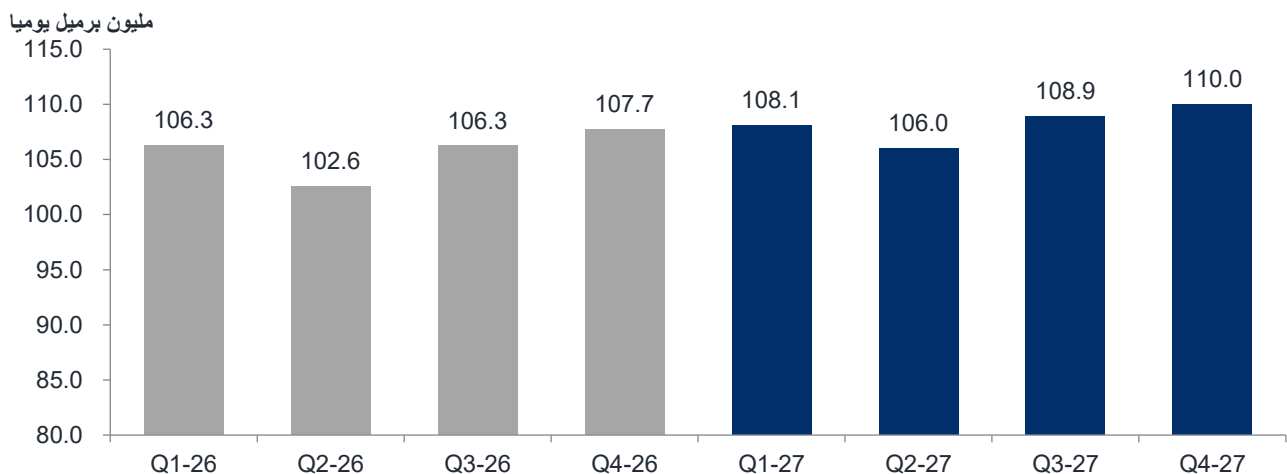
وعلى صعيد الاتجاهات الشهرية للأسعار، ارتفع متوسط أسعار النفط الخام في سبتمبر 2026 للشهر الثاني على التوالي، إذ زاد متوسط سعر العقود الفورية لمزيج خام برنت بنسبة 28.9 في المائة ليصل إلى 116.9 دولار أمريكي للبرميل خلال الشهر. ومن جهة أخرى، سجل متوسط سعر سلة الأوبك المرجعية ارتفاعاً بوتيرة أقل قليلاً بلغت نسبتها 27.9 في المائة، ليصل إلى 110.6 دولار أمريكي للبرميل في سبتمبر 2026، مقابل 86.4 دولار أمريكي للبرميل في أغسطس 2026. أما أسعار خام التصدير الكويتي، فقد سجلت أكبر مكاسب شهرية مقارنة بأنواع النفط الخام الثلاثة، إذ قفزت بنسبة 31.7 في المائة ليصل في المتوسط إلى

109.0 دولار أمريكي للبرميل في سبتمبر 2026.

الطلب العالمي على النفط

من المتوقع أن ينمو الطلب العالمي على النفط بمقدار 0.2 مليون برميل يومياً في العام 2026، ليبلغ في المتوسط نحو 105.7 مليون برميل يومياً، في تراجع إضافي عن توقعات الأوبك الصادرة في سبتمبر، والتي رجحت نمو الطلب بمقدار 0.4 مليون برميل يومياً ليصل إلى 105.8 مليون برميل يومياً. ويعزى خفض التوقعات بصورة رئيسية إلى ضعف آفاق الاستهلاك في الصين ودول آسيا والمحيط الهادئ الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في حين تم رفع توقعات الطلب في الأمريكتين. وبالنسبة للعام 2027، تتوقع الأوبك تعافي الطلب العالمي بوتيرة أقوى، بنمو يبلغ نحو 2.6 مليون برميل يومياً على أساس سنوي، ليصل إلى 108.3 مليون برميل يومياً، مقارنة بتوقعاتها السابقة التي أشارت إلى نمو بمقدار 2.4 مليون برميل يومياً ليصل إلى 108.2 مليون برميل يومياً. ومن المتوقع أن يتسع نطاق النمو ليشمل اقتصادات الدول الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وفي المقابل، أظهر أحدث تقرير صادر عن وكالة الطاقة الدولية بشأن سوق النفط توقعات أضعف مما كان متوقعاً في السابق، إذ تتوقع الوكالة انكماش الطلب العالمي على النفط بمقدار 2.6 مليون برميل يومياً في العام 2026، مقارنة بتراجع قدره 2.5 مليون برميل يومياً في توقعاتها الصادرة في سبتمبر، في ظل الضغوط التي تفرضها محدودية توافر المنتجات النفطية وارتفاع أسعار الوقود وضعف الآفاق الاقتصادية على مستويات الاستهلاك. ومن المتوقع أن يمثل الديزل وحده ما نسبته 25 في المائة من إجمالي التراجع المسجل في العام 2026. أما بالنسبة للعام 2027، فقد خفضت الوكالة توقعاتها لتعافي الطلب إلى 2.0 مليون برميل يومياً فقط، مقابل 2.6 مليون برميل يومياً في تقديراتها الصادرة في سبتمبر، ما يبقي الاستهلاك العالمي أقل من مستويات العام 2025 بنحو 620 ألف برميل يومياً.

الطلب العالمي على النفط - 2027/2026 - (مليون برميل يومياً)



المصدر: أوبك

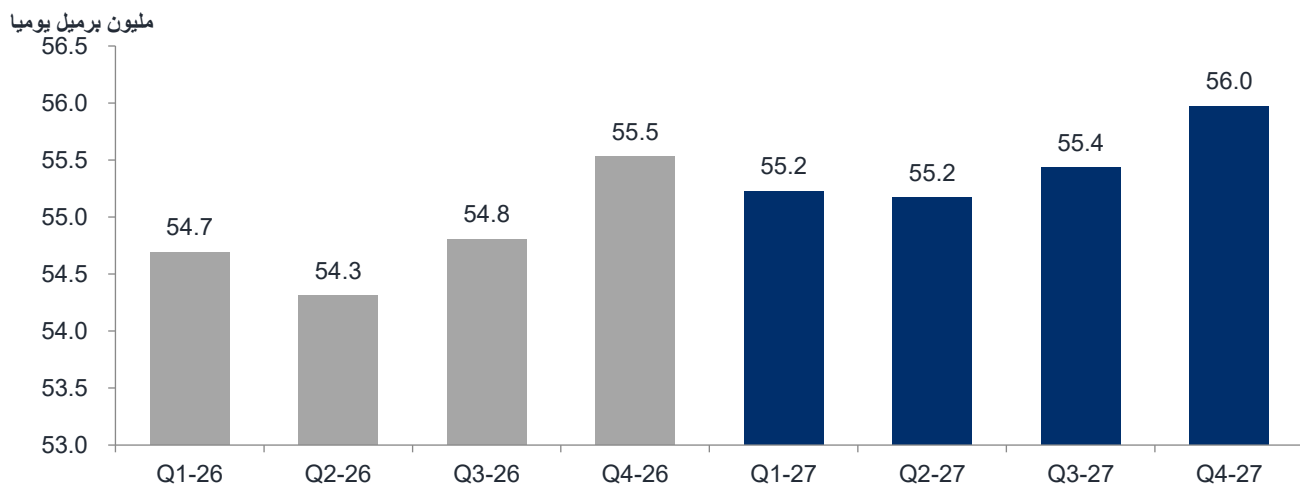
كما أشار أحدث تقرير لتوقعات الطاقة قصيرة الأجل الصادر عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى انكماش مماثل في الاستهلاك العالمي خلال العام 2026، وإن كان بوتيرة أقل حدة من توقعات وكالة الطاقة الدولية. وتتوقع الإدارة أن يبلغ متوسط الاستهلاك العالمي من السوائل النفطية نحو 102.4 مليون برميل يومياً في العام 2026، بانخفاض قدره نحو 2.0 مليون برميل يومياً مقارنة بالعام 2025، قبل أن يتعافى بنحو 2.2 مليون برميل يومياً ليصل إلى 104.6 مليون برميل يومياً في العام 2027. وبذلك، يستمر التباين الكبير بين توقعات أوبك ووكالة الطاقة الدولية، إذ لا تزال أوبك تتوقع نمواً محدوداً للطلب في العام 2026، في حين ترجح

وكالة الطاقة الدولية تسجيل انكماش حاد. إلا أنه على الرغم من ذلك، تتفق الجهات الثلاث الرئيسية المعنية بتوقعات أسواق النفط بوجه عام على تحسن أوضاع الطلب في العام 2027، وإن كانت تقديراتها تتفاوت بصورة ملحوظة بشأن حجم التعافي المتوقع.

إمدادات النفط الخام

أبقت منظمة الأوبك في أحدث تقاريرها على توقعاتها السابقة لإنتاج السوائل النفطية للدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك، مرجحة نمو الإنتاج بنحو 0.6 مليون برميل يومياً ليبلغ متوسطه 54.8 مليون برميل يومياً في العام 2026. ولا يزال نمو الإنتاج متركزاً في الأمريكتين، بقيادة الولايات المتحدة والبرازيل وكندا والأرجنتين. إلا أن التعديلات التي طرأت على التوقعات جاءت متباينة، إذ قابل ارتفاع تقديرات الإنتاج في الأمريكتين انخفاض توقعات الإمدادات من الشرق الأوسط، ما أدى إلى تعويض أثر الزيادة إلى حد كبير. وبالنسبة للعام 2027، تتوقع المنظمة ارتفاع إنتاج السوائل النفطية للدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك بمقدار 0.6 مليون برميل يومياً إضافية، ليبلغ في المتوسط 55.5 مليون برميل يومياً، دون تغيير يذكر عن توقعات سبتمبر، على أن تكون قطر وكندا والبرازيل والأرجنتين من أبرز الدول المحركة لهذا النمو. وفي الوقت ذاته، رفعت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في أحدث تقاريرها لتوقعات الطاقة قصيرة الأجل تقديراتها لإنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام في العام 2026 إلى 13.87 مليون برميل يومياً، بزيادة قدرها نحو 0.3 في المائة عن توقعاتها الصادرة في سبتمبر، كما رفعت توقعاتها للعام 2027 إلى 14.30 مليون برميل يومياً، مقابل 14.26 مليون برميل يومياً في تقديراتها السابقة.

الإنتاج النفطي للدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك – 2027 / 2026 (مليون برميل يومياً)



المصدر: أوبك

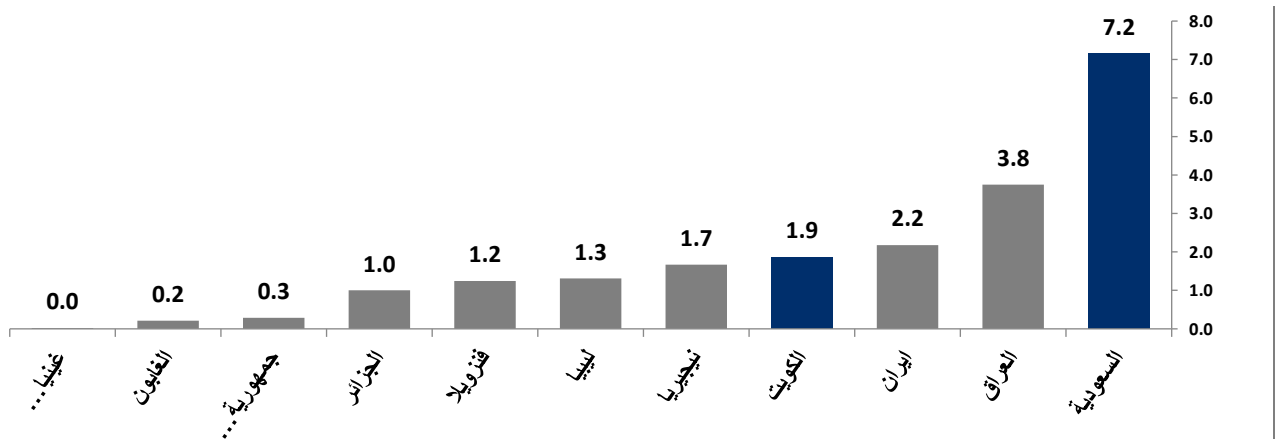
وفي المقابل، واصل تقرير سوق النفط الصادر عن وكالة الطاقة الدولية لشهر أكتوبر 2026 تسليط الضوء على القيود الشديدة التي تواجه الإمدادات العالمية، على الرغم من تحسن الأوضاع في سبتمبر 2026. وتتوقع الوكالة تراجع إمدادات النفط العالمية بمقدار 5.8 مليون برميل يومياً في العام 2026، ليبلغ في المتوسط 100.7 مليون برميل يومياً، مقارنة بتراجع قدره 5.7 مليون برميل يومياً في توقعاتها الصادرة في سبتمبر 2026، قبل أن تتعافى الإمدادات بمقدار 7.7 مليون برميل يومياً في العام 2027، مقابل نمو قدره 8.0 مليون برميل يومياً في تقديراتها السابقة. ومع ذلك، ارتفعت الإمدادات العالمية بمقدار 2.5 مليون برميل يومياً على أساس شهري في سبتمبر 2026، لتصل إلى 102.3 مليون برميل يومياً، مدفوعة بصورة رئيسية بزيادة إنتاج الدول الخليجية، إلا أن الوكالة حذرت من هشاشة هذا التعافي في ظل تجدد الهجمات في المنطقة. وفي الوقت ذاته، استمرت الضغوط على المخزونات النفطية العالمية، إذ تراجعت بمقدار 10 مليون برميل إضافية في سبتمبر 2026، ليصل إجمالي الانخفاض منذ نهاية فبراير 2026

إلى 509 مليون برميل. كما انخفضت المخزونات النفطية البرية وحدها بمقدار 113 مليون برميل خلال شهر سبتمبر 2026، وهو ما قبله جزئياً ارتفاع كميات النفط المخزنة على متن السفن.

إنتاج الأوبك من النفط الخام

سجل إنتاج منظمة الأوبك من النفط الخام تعافياً قوياً في سبتمبر 2026، معوضاً التراجع الذي شهده في الشهر السابق، في ظل ارتفاع مستويات الإنتاج لدى غالبية الدول الأعضاء في المنظمة. ووفقاً لبيانات وكالة بلومبرج، ارتفع إنتاج الأوبك بمقدار 1.12 مليون برميل يومياً على أساس شهري، أي بنسبة 5.7 في المائة، ليصل إلى 20.71 مليون برميل يومياً، مقابل 19.59 مليون برميل يومياً في أغسطس 2026. وتصدرت السعودية قائمة الدول التي سجلت زيادة في الإنتاج، بارتفاع قدره 660 ألف برميل يومياً ليصل إلى 7.17 مليون برميل يومياً، تلتها العراق بزيادة بلغت 350 ألف برميل يومياً ليصل إنتاجها إلى 3.75 مليون برميل يومياً. كما سجلت كل من نيجيريا وإيران والكونغو والكويت وفنزويلا زيادات في الإنتاج، في حين تراجع إنتاج ليبيا وغينيا الاستوائية. وعلى الرغم من هذا التعافي، ظل إجمالي إنتاج المنظمة أقل بكثير من طاقتها الإنتاجية المقدرة بنحو 29.24 مليون برميل يومياً، ما يشير إلى وجود طاقة إنتاجية فائضة تبلغ نحو 8.57 مليون برميل يومياً، وفقاً للبيانات المرفقة. ويعكس هذا التعافي واسع النطاق تحسن تدفقات النفط الخام من منطقة الخليج خلال سبتمبر 2026، إلا أن أوضاع الإمدادات الإقليمية ظلت عرضة لمخاطر تجدد الاضطرابات في مضيق هرمز ومضيق باب المندب.

حصة الدول الأعضاء في الأوبك من الإنتاج النفطي لشهر سبتمبر 2026 - (مليون برميل يومياً)



المصدر: بلومبرج

وفي الوقت ذاته، أظهرت بيانات مصادر الأوبك الثانوية ارتفاع إجمالي إنتاج النفط الخام للدول المشاركة في ميثاق التعاون المشترك بنحو 0.8 مليون برميل يومياً على أساس شهري، ليصل إلى 35.2 مليون برميل يومياً في سبتمبر 2026 (باستثناء الإمارات التي سجل إنتاجها مستوى قياسياً خلال الشهر بلغ 4.4 مليون برميل يومياً، وفقاً لوكالة الطاقة الدولية). وجاءت هذه الزيادة مدفوعة بارتفاع إنتاج الدول الأعضاء في الأوبك، في حين سجل إنتاج الدول غير الأعضاء المشاركة في ميثاق التعاون المشترك تراجعاً هامشياً. وبلغ إنتاج الدول الأعضاء في الأوبك نحو 21.2 مليون برميل يومياً، بزيادة قدرها 0.8 مليون برميل يومياً، مع تسجيل السعودية أكبر ارتفاع في الإنتاج. أما على صعيد الدول الأخرى المشاركة في ميثاق التعاون المشترك، فقد انخفض إنتاج روسيا بمقدار 38 ألف برميل يومياً ليصل إلى 8.64 مليون برميل يومياً، نتيجة تأثر العمليات باستمرار الهجمات، في حين ارتفع إنتاج كازاخستان بمقدار 22 ألف برميل يومياً ليصل إلى 1.85 مليون برميل يومياً.

وشهد إنتاج السعودية من النفط الخام تعافياً ملحوظاً خلال الشهر، إذ أظهرت بيانات منظمة الأوبك المستندة إلى التواصل المباشر ارتفاع الإنتاج بأكثر من مليوني برميل يومياً على أساس شهري، ليصل إلى 8.37 مليون برميل يومياً في سبتمبر 2026. وجاء هذا التعافي مع زيادة شركة أرامكو السعودية شحنات النفط من محطات التصدير الخليجية، بعد أن أدت الاضطرابات التي طالت خط أنابيب النفط شرق-غرب إلى تقييد الشحنات عبر البحر الأحمر. وتعتمد المملكة زيادة الطاقة الاستيعابية لخط الأنابيب بنسبة 40 في المائة لتصل إلى 10 مليون برميل يومياً خلال عامين إلى ثلاثة أعوام.

كما ساهم العراق بصورة ملحوظة في تعافي الإنتاج في سبتمبر 2026، إذ ارتفع إنتاجه بمقدار 350 ألف برميل يومياً على أساس شهري ليصل إلى 3.75 مليون برميل يومياً، مقابل 3.40 مليون برميل يومياً في أغسطس 2026، على الرغم من أن الإنتاج ظل أقل بنحو 0.6 مليون برميل يومياً من خطة الإنتاج الخاصة بشهر سبتمبر 2026.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحثة لا تمت بصلة لأي غرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحثة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إننا عبارة عن آراء وليس حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرصيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانة تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كلّ ضمانة تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست